

السابقة ، وذكرت أن هناك حاجة لجهود مكثفة من أجل تنفيذ توصياتها بالحد الأدنى من التأخير . كما أكدت اللجنة على أن الموعد الذي اقترحت ، وهو أول حزيران ١٩٧٧ ، لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ لا بد من المحافظة عليه ، رغماً « عن انه مر فعلاً وذلك لإهميته الرمزية » . أما بالنسبة للتطورات داخل الاراضي المحتلة ، فقد اعرب التقرير عن القلق العميق ازاء الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، وعن استنكارها القوي لتلك الاجراءات التي تمثل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب (٣٦) .

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ استأنف مجلس الامن النظر في توصيات اللجنة ، فأكد المتكلمون كلهم ، مجدداً ، ان السلم العادل الدائم في الشرق الاوسط يتطلب بالذات حلاً عادلاً للمشكلة الفلسطينية ، على اساس التوصل للحقوق التي لا يمكن التنازل عنها للشعب الفلسطيني . وأجل المجلس مداولته الى وقت يتم الاعلان عنه بعد المشاورات (٣٧) .

وقد عادت الجمعية العامة لتتنظر في « مشكلة فلسطين » في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٧٧ واتخذت عدة قرارات بشأنها ، معربة عن رضاها عن الاراء التي عرضت في مجلس الامن . وفي ٢ كانون الاول ١٩٧٧ صادقت الجمعية العامة ، بأغلبية ١٠٠ صوت ومعارضة ١٢ صوتاً مع امتناع ٢٩ عضواً عن التصويت ، على التوصيات السابقة للجنة ، وحثت مجلس الامن على ان يعمل وفقاً « وقد صادقت الجمعية على قرار آخر بانشاء وحدة خاصة للحقوق الفلسطينية في اطار الامانة العامة للأمم المتحدة » ، وطالبتها باعداد دراسات ومنشورات حول حقوق الفلسطينيين بإرشاد من اللجنة الحقوقية ، وكذلك طلب من الوحدة اعتبار يوم ٢٩ تشرين الثاني من كل عام « اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني » (٣٨) .

وقد عارضت اسرائيل انشاء الوحدة الخاصة المقترحة في اطار الامانة العامة ، لانها ستعكس سياسة م.ت.ف. ، معلنة عن استعدادها للدخول في مفاوضات فورية مع جميع جيرانها للتوصل الى سلم عادل ودائم .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٧٨ اجتمعت اللجنة وبعثت برسائل الى كل من الامين العام ورئيس مجلس الامن ودورة الجمعية العامة لسنة ١٩٧٧ وممثلي اسرائيل والاردن وسوريا ومصر ولبنان والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تؤكد فيها التوصيات السابقة ، والمبادئ الاساسية المتعلقة بممارسة حقوق الفلسطينيين . كما ارسل رئيس اللجنة برقية الى ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، اعرب فيها « عن تضامن اللجنة مع ٥٠٠ المنظمة ، [معلناً] ان اي حل لمشكلة الشرق الاوسط لا بد وان يكون شاملاً ، وأنه لا يمكن قبول اي حل جزئي » . وفي ٢٢ شباط اقرت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٧٨ ، الذي اشتمل على دراسات اساسية وافلام ونشرات حول الاحداث الجارية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ، مع اعداد خطط للاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني من كل عام باعتباره يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني (٣٩) .

وعلا من الامم المتحدة بتنفيذ قرارها ، فقد احتفلت يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٨ باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الثابتة والمشروعة ، واقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه ، وفقاً للقرارات الدولية . وقد اقيم احتفال ومعرض في هذه المناسبة في المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك ومقر المنظمة في جنيف . كما عرض فيلم وثائقي عن الشعب الفلسطيني في نيويورك وجنيف